

## كذب السلفيون ولو صدقوا !!

• لأن الإخوان والسلفيين وجهان لعملة واحدة هى أن يقولوا ما لا يفعلون وينطقون كذبًا وينقضون العهود ويتاجرون بورقة الدين من أجل تحقيق مكاسب دنيوية؛ فإن حزب النور السلفى وشركاءه وحلفاءه تحت قمة مجلس الشعب لم ينتظروا طويلا للكشف عن هذه الحقيقة، حتى ظهرت سريعاً مع الإعلان عن إجراء انتخابات رئاسة ووكالة لجان مجلس الشعب حيث كانت أشبه بعملية توزيع الغنائم بين الطرفين: الإخوان والسلفيين وإقصاء باقى الأطراف الأخرى، وخاصة الأحزاب المدنية رغم كل الاتفاقات التى تمت بين هذه الأطراف والإخوان والسلفيين.

• فقد سبق جلسة مجلس الشعب وهى الجلسة السابقة والمحددة لبدء عملية انتخابات رؤساء ووكلاء اللجان، وكان ذلك يوم الثلاثاء الموافق ٣١ يناير ٢٠١٢ حيث فوجئ نواب الأحزاب المدنية بتوزيع بيان على ممثلى الصحافة والإعلام يتضمن حيازة جماعة الإخوان على

قيادة ١٥ لجنة من بين ١٩ لجنة نوعية، رغم الوعود التي أطلقتها والتعهدات التي أعلنتها وشملت حصولها على نصف عدد اللجان وترك النصف الآخر للقوى المدنية والسلفيين وما أعلنه حسين إبراهيم القيادي الإخواني ورئيس الهيئة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة بأن الاحتكار انتحار، ولكنهم نقضوا كل هذه الوعود والتعهدات وثبت حقاً أنهم يسعون للاحتكار ويقودون أنفسهم وجماعتهم نحو الانتحار .

• وعندما ثار نواب الأحزاب المدنية على هذه الخديعة الإخوانية والسلفية وصمت نواب السلفيين أمام هذه الخديعة صمت القبور، دون أى اعتراض بعد أن حصلوا على منصب أحد وكيلي المجلس كان الرد عليهم بكل غطرسة واستعلاء من حسين إبراهيم ممثل الحرية والعدالة، ومن نفس المكان الذى كان يجلس فيه المرحوم كمال الشاذلى زعيم الأغلبية للحزب الوطنى المنحل؛ ليقول لهم لماذا الغضب فلنذهب إلى الانتخابات داخل اللجان لأنه يحتمى باحتكاره وأغلبيته ومعه السلفيون وجميع أعضاء برلمان العصابة .

• بل إن احد نواب الأحزاب المدنية وهو النائب عمرو حمزاوى كان شريكاً فى الخديعة وأخفى على باقى زملائه هذا الموقف حيث أنه كان أقرب للإخوان منهم للأحزاب المدنية، وكان يحتفظ بعلاقات خاصة جداً مع

الإخوانى محمد البلتاجى وكان هناك اتفاق سرى بينه وبين البلتاجى لحصوله على رئاسة لجنة الشباب وعمل التربيطات اللازمة إلا أنه خشى أن ينكشف أمره فقرر العدول فى آخر لحظة ودفعت الإخوان بالقيادى أسامة يس لرئاسة اللجنة.

• ولأن بعض الأحزاب المدنية خاضت الانتخابات فى حزن الإخوان ومنهم حزب الكرامة، فقد شارك نواب هذه الأحزاب فى الانتخابات الداخلية للجان مجلس الشعب، رغم أن باقى الأحزاب المدنية الأخرى قاطعت هذه الانتخابات بسبب سلوك الإخوان، وهكذا تم إسناد رئاسة لجنة الشؤون العربية إلى الدكتور محمد السعيد إدريس.

• وأسفرت عملية توزيع الغنائم فى معركة اللجان بين الإخوان والسلفيين على إحكام سيطرة الإخوان على اللجان الرئيسية ومكافأه نوابها من قيادات مكتب الإرشاد ومجلس شورى الإخوان، حيث تولى القيادى الدكتور عصام العريان رئاسة لجنة العلاقات الخارجية وتولى القيادى وعضو مكتب الإرشاد سعد الحسينى، والذى أصبح محافظاً لكفر الشيخ بعد ذلك رئاسة لجنة الخطة والموازنة وتولى الإخوانى عباس محمد مخيمر رئاسة لجنة الدفاع والأمن القومى.

• كما تولى القيادى الإخوانى صابر أبو الفتوح رئاسة لجنة القوى العاملة والإخوانى الدكتور أكرم الشاعر رئاسة لجنة الصحة، والشيخ الإخوانى سيد عسكر رئاسة اللجنة الدينية والإخوانى صبرى عامر رئاسة لجنة النقل وإبراهيم أبو عوف رئاسة لجنة الإسكان والإخوانى صابر عبد الصادق رئاسة لجنة الإدارة المحلية والشباب للوزير الإخوانى فيما بعد أسامة يس والإخوانية المهندسة السيدة نجيدة للصناعة .

• وحصل السلفيون على رئاسة لجنة الاقتراحات والشكاوى وكانت من نصيب المستشار القانونى لحزب النور السلفى طلعت مرزوق ولجنة التعليم، وحصل عليها الدكتور شعبان عبد العليم عضو المكتب الرئاسى لحزب النور السلفى ومحمود عبد الله هيبه، وحصل على رئاسة لجنة الزراعة بينما حصل محمد عبد المنعم الصاوى على رئاسة لجنة الثقافة والإعلام والسياحة، وحصل رئيس حزب الإصلاح والتنمية محمد أنور السادات على رئاسة لجنة حقوق الإنسان كما تولى الإخوانى أيضًا فكرًا وليس تنظيمًا المستشار محمود الخضيرى رئاسة اللجنة التشريعية.

• ولعل من أغرب الوقائع التى شهدتها عملية توزيع الغنائم هى ما حدث فى لجنة الدفاع والأمن القومى حيث كانت البداية بانضمام عتاة الإرهاب الإخوانى والإرهاب للجماعة الإسلامية وحزبها البناء والتنمية

لعضوية تلك اللجنة، ليس من أجل حماية أمن مصر القومى ولكن لضربه وتدميره.

• وفى الجلسة الأولى لتلك اللجنة كان غالبية الجالسين على مائدة اجتماعاتها صحيفة السوابق والحالة الجنائية الخاصة بهم مليئة بالسوابق والجرائم وقرارات الاعتقال لدرء خطرهم على الأمن القومى، ومنهم عامر عبد الرحيم رئيس الهيئة البرلمانية لحزب البناء والتنمية، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية ونائب أسيوط والذى قدم نفسه لأعضاء اللجنة وهو يتباهى بكل فخر أنه معتقل لمدة ١٢ عامًا وكأنه يتحدث عن حصوله على وسام الشرف أو نجمة سيناء.

• وكانت المفاجأة الثانية هى قيام مكتب الإرشاد بالدفع بالدكتور الراحل نائب الشرقية فريد إسماعيل الصيدلى - توفى لاحقاً في السجن بعد أزمة صحية - لكى يتولى موقع أحد وكيلي اللجنة بدلا من لجنة الصحة بتكليف من مكتب الإرشاد، كما تولى السلفى السيد خليفة منصب الوكيل الثانى للجنة فى إطار معاهدة تقسيم الغنائم بين الإخوان والسلفيين، والمشاركة فى السيطرة على مفاتيح الأمن القومى لمصر .

• ولأن خريطة توزيع الغنائم والسيطرة على اللجان تم رسمها داخل وكر العصابة الإخوانية فى المقطم فقد تم الحرص

على تواجد قيادى إخوانى، إما من مكتب الإرشاد أو مجلس شورى الإخوان فى كل لجنة من اللجان، حتى يكون عين داخل اللجنة وينقل التكاليفات الإخوانية ويكتب تقارير خاصة عما يدور فى اللجنة بعيداً عن التقارير التى يعدها موظفو الأمانة العامة المشرفون على هذه اللجان .

- وكان لافتاً أن الدكتور وحيد عبد المجيد والذى فاز بمقعده فى قائمة دائرة وسط القاهرة بمعاونة الصديق والحليف الإخوانى تولى وكالة لجنة العلاقات الخارجية ليصبح مسؤولاً للقيادى الإخوانى الدكتور عصام العريان الطيب، والذى ليس له أدنى علاقة بالسياسة الدولية والعلاقات الخارجية ورفض وحيد عبد المجيد الانضمام لخندق المقاطعين من نواب الأحزاب المدنية .

- واستمرت عملية توزيع الغنائم حيث تم اختيار الدكتور يونس مخيون القيادى بحزب النور السلفى والذى يرأس الحزب حالياً عضواً باللجنة العامة للمجلس، وأيضاً عضواً بلجنة القيم المكلفة بمحاسبة النواب كما تم اختيار صديق الإخوان فى هذا الوقت الدكتور عمرو حمزاوى عضو باللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية .

- وقد وصف البعض ما تم بين الإخوان والسلفيين برعاية خيرت الشاطر من وراء الستار بأنها أشبه بمعاهدة

إخوانية - سلفية أو معاهدة مرسى - عبد الغفور نسبة إلى محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة، وعماد عبد الغفور رئيس حزب النور السلفى وقتها، والذى أصبح مساعدًا للمعزول بقصر الاتحادية وجرت مكافآته ومساعدته فى تأسيس حزب سلفى جديد هو الوطن، وكان ضمن التحالف المزعوم لدعم الشرعية بعد سقوط الإخوان من الحكم .